

Distr.: General
10 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد أعلنت إسرائيل حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني، وصعدت حملة العنف وإرهاب الدولة التي شنتها منذ وقت طويل على الشعب الذي تحتله وتضطهده بلا رحمة منذ عقود.

وتشن إسرائيل حربها بعشوائية وطيش، في انتهاك خطير للقانون الدولي، وهدفها الواضح من ذلك هو إلحاق خسائر بشرية هائلة ونشر المعاناة والدمار، مما يضاعف العقاب الجماعي الجبار الذي تتزله بالسكان المدنيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم في غزة تحت حصار لا إنساني منذ 16 عاماً.

فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي صراحة ما يلي: "نحن نقاتل حيوانات بشرية... وسنفرض حصاراً تاماً على غزة. فلن تزود بالكهرباء ولا الماء ولا الوقود. وسيوقف كل شيء."

إن التجريد الصارخ من الإنسانية، ومحاولات قصف شعب لإجباره على الانصياع، واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ومن أجل محو وجوده الوطني، كلها أفعال لا تقل خطورة عن الإبادة الجماعية. فهذه الأعمال تشكل جرائم حرب، وهي إهانة مروعة للإنسانية ويجب أن تُدان. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال - والحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين والجنود والمستوطنين - على هذه الجرائم إلى أقصى حد يسمح به القانون، بما فيه القانون الجنائي الدولي.

وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلية تهاجم المناطق المدنية في جميع أنحاء قطاع غزة، وتطلق عليها القذائف وتقصفها بالقنابل والمدفعية جواً وبراً وبحراً. وإذ تنتهك إسرائيل جميع قواعد القانون الإنساني الدولي، فإنها تتعمد استهداف المنازل، ويشمل ذلك المباني السكنية، ومخيمات اللاجئين، والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين



الرجاء إعادة استعمال الورق



الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمساجد، وغير ذلك من الممتلكات والبنى التحتية المدنية، بما فيها الطرق، مما يحول دون مرور مركبات الطوارئ ويمنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول لإسعاف الجرحى.

وقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية وشوهت مئات الفلسطينيين، بمن فيهم المصابون يوم أمس في غارة جوية على سوق في شمال غزة، أسفرت عن مقتل عشرات الأبرياء الذين كانوا يحاولون تلبية حاجة إنسانية أساسية - هي توفير الغذاء لأسرهم - لإعالجتهم خلال كابوس هذه الحرب، التي تُعَرِّض فيها السلطة القائمة بالاحتلال حياة كل فلسطيني للخطر.

وحتى الآن، يقدر عدد الضحايا بـ 849 فلسطينيا ممن قتلوا، ومن بينهم أسرٌ بأكملها في جميع أنحاء غزة، وأكثر من 350 5 جريحا جراء الهجمات المميتة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام التي تلت بدء إسرائيل حملتها الهجومية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وما فتئت تلك الحصيلة ترتفع كل دقيقة. ومن بين الضحايا 19 فلسطينيا، منهم 4 أطفال، قتلوا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إذ تواصل إسرائيل شن هجماتها على السكان المدنيين، وهي هجمات كانت مستمرة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهي الآن تتصاعد بتصاعد تلك الحملة الهجومية.

وإن الضرر الذي يلحق الأطفال والنساء ضرر لا يوصف. فالأطفال يعانون الصدمات وحالات الرعب، ويصبح المئات منهم أيتاما إذ يُقتل أبائهم أمام أعينهم، ويتشردون حين يتم تفجير منازلهم وتحويلها إلى أنقاض، ويسقط منهم قتلى وجرحى، حيث وردت تقارير عن مقتل أكثر من 140 طفلا. وفي وقت كتابة هذه الرسالة، تشير التقديرات أيضا إلى أن من بين القتلى أكثر من 80 امرأة، ولا تزال أعداد الضحايا في ارتفاع.

وإن تزايد عدد القتلى وحجم الدمار يتطلبان رد فعل دولي يركز أولا وقبل كل شيء على وقف إراقة الدماء وإنقاذ أرواح المدنيين. ويجب أن يتوقف استهداف المدنيين على الفور. ويجب أن يحترم الجميع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ولا يمكن التخلي عن المبادئ والالتزامات الإنسانية. فلا بد من حماية المدنيين، ويجب السماح بوصول المساعدات المنقذة للحياة إليهم، بما في ذلك عن طريق الأونروا، التي توفر الملاذ الآمن الوحيد للمدنيين الفلسطينيين المذعورين، وغالبية اللاجئين الذين يفرون للنجاة بأرواحهم من الحملة الهجومية الإسرائيلية، التي دمرت بحلول هذا اليوم 639 22 وحدة سكنية، و 10 مرافق صحية، وألحقت أضرارا بما لا يقل عن 48 مدرسة.

وقد لجأ الآن ما يزيد عن 137 000 من الأطفال والنساء والرجال في 64 مدرسة تابعة للأونروا، وهم من بين أكثر من 200 000 نازح في جميع أنحاء غزة. وإننا ندين الضربات الصاروخية الإسرائيلية التي استهدفت مدرستين تابعتين للأونروا كانتا مأوى لأسر نازحة، مما زاد في شدة المخاوف من انعدام الأمان في كل مكان في غزة.

وإننا نحث المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، على اتخاذ إجراءات فورية من أجل الوفاء بالالتزامات السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية التي تثيرها الأزمة الحالية في سياق هذا الظلم الذي طال أمده. ويجب التمسك بالقانون الدولي قولاً وفعلاً، دون انتقائية.

وفي الوقت الراهن، فإن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف وحماية المدنيين الضعفاء الذين يهدد الاحتلال الإسرائيلي أرواحهم بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، فإننا نردد نداء المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الداعي إلى أن "تسمح جميع الجهات الفاعلة المعنية لأفرقة العمل الإنساني ومواد المساعدة الإنسانية بالوصول فوراً وبأمان إلى المحتاجين، وهم يُحصَوْنَ بمئات الآلاف". ولا بد من تجنب الكارثة التي تلوح في الأفق في غزة.

ومن شأن الاستمرار في زعزعة استقرار هذه الحالة الخطيرة أن يعرّض أرواح الملايين من المدنيين للخطر، وأن تكون له عواقب بعيدة المدى في المنطقة وخارجها. لذا فإننا نكرر نداءاتنا لمجلس الأمن وجميع الدول المعنية، داعين إلى بذل كل جهد ممكن لوقف هذا العدوان على غزة بأسرع ما يمكن، وإلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وفقاً للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فأفراد الشعب الفلسطيني وقادته يسعون إلى السلام، وقد سعينا دوماً إليه، ولكن السلام لا يمكن أن يتحقق طالما استمرت جرائم الحرب وأعمال الاضطهاد. ويجب إنهاء الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري البغيض اللذين تقوم بهما إسرائيل، بما في ذلك حصارها للإنساني المفروض على غزة، ويجب أن يعيش الشعب الفلسطيني حراً في سلام وأمن في وطنه.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 804 رسائل، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 كانون الثاني/يناير 2023 (A/ES-10/921-S/2023/12)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم